Distribution: Restricted EB 2005/84/R.16/Rev.2 6 October 2005
Original: English البند 10(ب)(iv)(أ) من جدول الأعمال Arabic

# الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

**المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثمانون**

روما، 18 – 20 أبريل/نيسان 2005

## تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

## جمهورية الهند

من أجل

## برنامج سبل المعيشة المستدامة للمجتمعات الساحلية في تاميل نادو في أعقاب المد الزلزالي

*بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.*
*ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.*

# المحتويات


**معادلات العملة** iii

**الموازين والمقاييس** iii

**خريطة المناطق المتضررة من المد الزلزالي** iv

**موجز القرض** v

**موجز البرنامج** vi

**الجزء الأول – الخلفية والسياق** 1

**الجزء الثاني – البرنامج** 2

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 2

باء – أهداف البرنامج ونطاقه 3

جيم – عناصر البرنامج 3

دال – مسائل السياسات 7

هاء – التكاليف والتمويل 8

واو – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 10

زاي – التنظيم والإدارة 10

حاء – المبررات الاقتصادية 12

طاء – المخاطر 12

ياء – الأثر البيئي 13

**الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني** 13

**الجزء الرابع – التوصية** 14


## الملحق


**موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها** 15

# الذيلان


**الذيل الأول: البيانات القطرية** **1**

**الذيل الثاني: التمويل السابق للصندوق في الهند** **2**

## معادلات العملة

| | | |
|---|---|---|
| وحدة العملة | = | روبية هندية |
| 1.00 دولار أمريكي | = | 43.53 روبية هندية |
| 1.00 روبية هندية | = | 0.023 دولار أمريكي |

## الموازين والمقاييس

| | | |
|---|---|---|
| 1 كيلوغرام | = | 2.204 رطل |
| 1 000 كيلوغرام | = | 1 طن متري |
| 1 كيلومتر | = | 0.62 ميل |
| 1 متر | = | 1.09 ياردة |
| 1 متر مربع | = | 10 76 قدم مربع |
| 1 آكر | = | 0.405 هكتار |
| 1 هكتار | = | 2.47 آكر |

**حكومة جمهورية الهند**

**السنة المالية**

1 أبريل/نيسان - 31 مارس/آذار

# خريطة المناطق المتضررة من المد الزلزالي

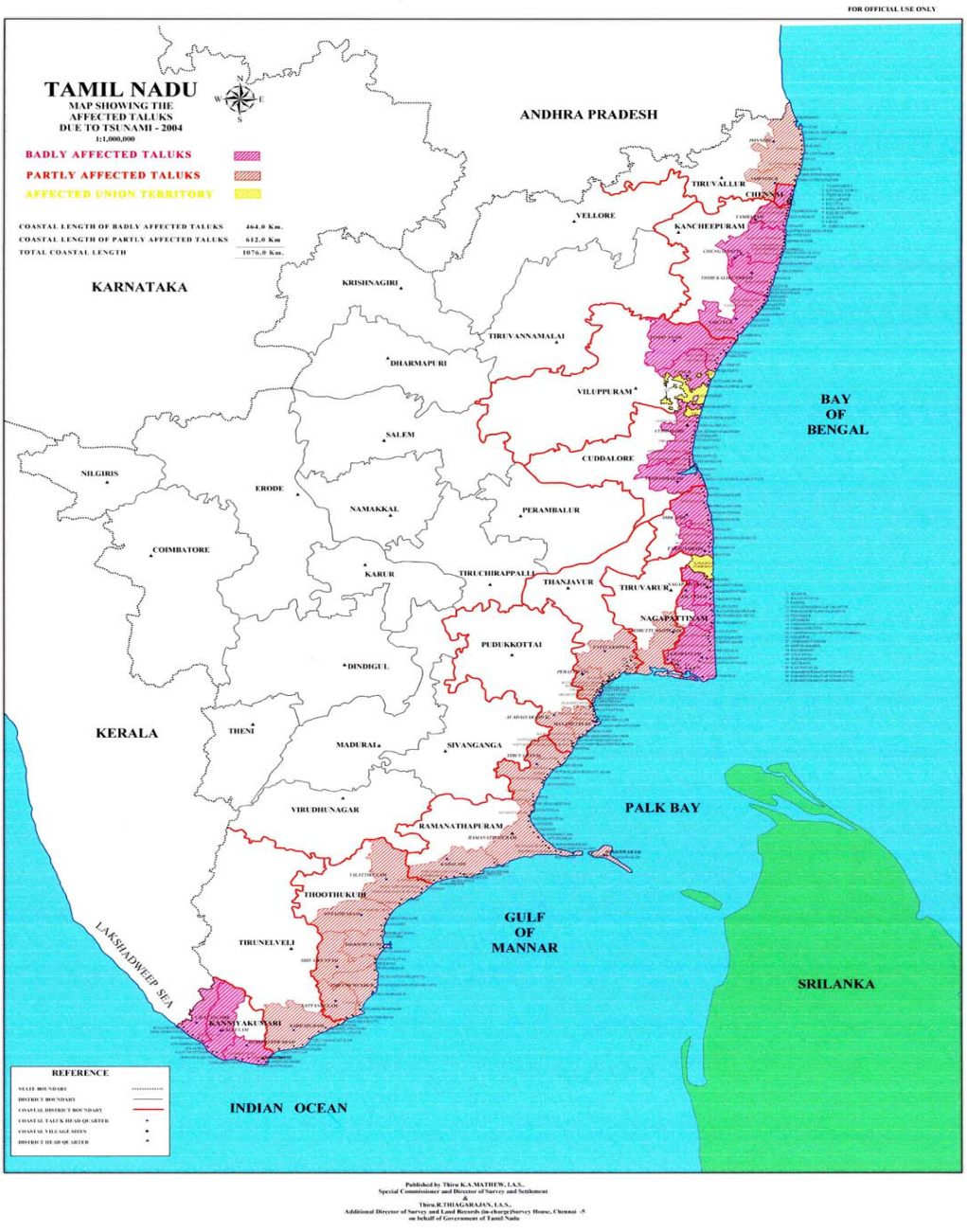


**المصدر:** حكومة تاميل نادو.

*إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.*

# جمهورية الهند

## برنامج سبل المعيشة المستدامة للمجتمعات الساحلية في تاميل نادو في أعقاب المد الزلزالي

## موجز القرض

| | |
|---|---|
| **المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:** | الصندوق الدولي للتنمية الزراعية |
| **المقترض:** | جمهورية الهند |
| **الوكالة المنفذة:** | جمعية الرعاية الاجتماعية لمجموعات العون الذاتي في تاميل نادو |
| **التكلفة الكلية للبرنامج:** | 59 68 مليون دولار أمريكي |
| **قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:** | 9.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 15 مليون دولار أمريكي تقريبا)[أ] |
| **شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:** | 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة |
| **الجهات المشاركة في التمويل:** | المصارف التجارية وشركات التأمين المقررة |
| **قيمة التمويل المشترك:** | المصارف التجارية وشركات التأمين المقررة: 24.92 مليون دولار أمريكي |
| **شروط التمويل المشترك:** | لم تحدد بعد |
| **مساهمة المقترض:** | 3.41 مليون دولار أمريكي |
| **مساهمة المستفيدين:** | 35 10 مليون دولار أمريكي |
| **المؤسسة المكلفة بالتقدير:** | الصندوق الدولي للتنمية الزراعية |
| **المؤسسة المتعاونة:** | مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع |

[أ] هناك مبلغ آخر يعادل 15 مليون دولار أمريكي سيؤخذ أو يغطى من مخصصات القروض في إطار برنامج عمل وميزانية الصندوق لعام 2006.

## موجز البرنامج

**وصف البرنامج.** هدف البرنامج هو تأهيل سكان المناطق الساحلية في تاميل نادو وتحسين سبل معيشتهم. وسوف يُعتمد نهجٌ لسبل المعيشة القائم على المجتمع المحلي لبناء مجتمعات محلية ساحلية تعتمد على الذات، وتقاوم الصدمات، وتكون قادرة على إدارة قاعدة سبل معيشتها بطريقة مستدامة. ويشمل البرنامج عناصر لما يلي: (i) إدارة موارد المناطق الساحلية؛ (ii) وسائل للتمويل الريفي وتحويل المخاطر؛ (iii) خلق فرص عمل والتدريب على اكتساب المهارات؛ (iv) السلامة البحرية وإدارة الكوارث اعتماداً على المجتمعات المحلية؛ (v) إدارة البرنامج. وسوف تنفذ هذه الأنشطة بالتنسيق مع أعمال التعمير متوسطة الأجل التي تقوم بها الحكومة والوكالات الأخرى. وتتكون المجموعة المستهدفة من سكان المناطق الساحلية، بمن فيهم صيادو الأسماك، والعاملون بأجر في مصايد الأسماك، والمزارعون، والعمال الزراعيون وغيرهم. وسيستهدف البرنامج المجموعات المهمشة على وجه التحديد، بمن فيها الأسر التي تعولها نساء وطائفة *الداليت* (المنصوص عليها في الدستور).

**فوائد البرنامج.** ستتمكن المجتمعات المحلية من إدارة الموارد الساحلية بصورة مستدامة. وسيتمكن المستفيدون من الحصول على الخدمات المالية مع توفير شبكة أمان اجتماعي في شكل تأمين الحياة وتوريد بعض الأصول مثل معدات الصيد. وستستعيد النساء سيطرتهن على أسواق الأسماك، وستحصلن على قيمة عادلة للمنتجات التي تبعنها.

**مخاطر البرنامج.** نظرا لأن هناك عدة إدارات محلية مشاركة في البرنامج، فإن تنفيذه قد يتعرض لبعض المشكلات والتأخير، ولكن ذلك سيخفف بإدخال آلية للتنسيق ضمن الترتيبات المؤسسية العامة للبرنامج.

# تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

# بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

# جمهورية الهند

# من أجل

# برنامج سبل المعيشة المستدامة للمجتمعات الساحلية في تاميل نادو

# في أعقاب المد الزلزالي

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الهند، مقداره 9.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 15 مليون دولار أمريكي تقريباً)[1] بشروط تيسيرية للغاية وذلك للمساعدة في تمويل برنامج سبل المعيشة المستدامة للمجتمعات الساحلية في تاميل نادو في أعقاب المد الزلزالي. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

## الجزء الأول – الخلفية والسياق

1 - نظرا إلى خبرة الصندوق السابقة في العمل في حالات الطوارئ (كما حدث مثلا في أعقاب زلزال غوجارات عام 2001)، طلبت حكومة الهند مساعدة الصندوق من أجل إعادة المجتمعات الساحلية التي نكبت بالمد الزلزالي في ديسمبر/كانون الأول 2004 إلى حياتهم المستقرة والمنتجة. وقد استخدم تقدير الاحتياجات والتقرير الذي حدد هذه الاحتياجات في صياغة هذه الوثيقة، وسيعقب ذلك تجربة تستغرق أسبوعين لوضع تصميم للبرنامج وتنتهي بلقاء مع حكومة الولاية ومع وزارة الشؤون الاقتصادية في حكومة الهند.

2 - اجتاح المد الزلزالي الذي حدث يوم 26 ديسمبر/كانون الأول 2004 المحيط الهادي بموجات عملاقة، زحفت بسرعة 500 كم في الساعة تقريبا لتضرب سواحل 15 بلدا[2] في مختلف أنحاء المحيط، وتحدث دمارا واسعا لم يحدث من قبل. وقامت حكومة الهند والولايات التي تعرضت لهذه المأساة بجهود حققت نجاحاً كبيراً وانقسمت إلى ثلاث مراحل: إغاثة واستجابة فورية، وتعمير وإصلاح للبنية الأساسية بصورة مؤقتة، وإصلاح وتعمير للمدى البعيد. وبعد نجاح حكومة الهند في القيام بعملية ضخمة للإغاثة والإنقاذ، بدأت الآن في تعويض المجتمعات المتضررة. فقد نفذت الحكومة برنامج للمساعدات يتكلف ما يعادل 837 مليون دولار أمريكي، هو "برنامج حزمة راجيف غاندي لإعادة تعمير المناطق المتضررة من المد الزلزالي"، لكي تقوم بالاستجابة والإغاثة الفوريتين، وإعادة الحياة إلى قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك، وبناء مساكن مؤقتة على الفور، وإصلاح وإعادة بناء المرافق الأساسية، وإغاثة المتضررين من المد

[1] هناك مبلغ آخر يعادل 15 مليون دولار أمريكي سيؤخذ أو يعطى من مخصصات القروض في إطار برنامج عمل وميزانية الصندوق لعام 2006.

[2] بنغلاديش والهند وإندونيسيا وكينيا وماليزيا وملديف وموريشيوس وميانمار وسيشيل والصومال وسري لانكا وجمهورية تنزانيا المتحدة وتايلند واليمن، بالإضافة إلى جزيرة ريونيون، وهي إحدى محافظات فرنسا فيما وراء البحار.

من اليتامى والأرامل والمعوقين والفتيات غير المتزوجات. كما بدأت الحكومة المركزية في بناء مساكن دائمة لكل أسرة من الأسر التي دمر المد الزلزالي مساكنها، في الوقت الذي تقوم فيه حكومة الولاية بدفع علاوات إعاشة لفترة مبدئية مدتها 90 يوما، قابلة للمد لفترة أطول.

3 - **الأساس المنطقي للبرنامج.** على المدى الطويل، تتوقف استدامة مجتمعات الصيد في تاميل نادو على سلامة موارد مصايد الأسماك الساحلية. التي تتوقف بدورها على التوصل إلى حل للحق في الموارد الساحلية. فهناك نُهج تقليدية في هذا المجال، كأن تدعي كل قرية حقها في موارد مياه البحر الموجودة أمام حدود هذه القرية. ولكن في الظروف الجديدة التي أصبحت فيها حرفة الصيد أكثر قدرة على الحركة، أصبح الأمر بحاجة إلى نهج أكثر عمومية وأقل عزلة لإدارة الموارد. وسوف يبدأ البرنامج عملية يستطيع كل أصحاب الشأن الإعراب من خلالها عن آرائهم، ويتفقون على مبادئ موحدة لإدارة الموارد. ولكي يتحقق ذلك، لابد من عمل من جانب الولاية من "أعلى"، ومن جانب أصحاب الشأن من "أسفل" في نفس الوقت. وبالنسبة لهذا العمل الأخير، لا يمكن التقليل من دور طائفة *البانتشايات* (وحدات محلية تحكم نفسها)، ولجان الكنائس، ورابطات أصحاب الزوارق، وجمعيات *سانجام* لصيادي الأسماك (وهي جمعيات طوعية للنساء)، وتعاونيات القرى، وغيرها. وسيكون للبرنامج أيضاً بُعد يتعلق بالتمايز بين الجنسين للنهوض بدور المرأة في المجتمعات المحلية.

4 - حيث إن الصيد أحد الحرف المحفوفة بالمخاطر الشديدة في العالم، فلابد من زيادة قدرات المجتمع المحلي على تحمل الأزمات لتوزيع تأثير هذه المخاطر على الجميع. فلابد من تغطية عملية الصيد بالتأمين على الحياة، مع مساهمة الصيادين في مثل هذه المشروعات بأقساط مدعومة. وسيسعى البرنامج إلى زيادة فرص الوصول إلى هذه المشروعات، كما سيسعى إلى استكشاف ما إذا كان من الممكن تنفيذ آلية لصرف مبالغ التأمين هذه بصورة لامركزية، وإيجاد مناخ يسمح بوصول التمويل المؤسسي إلى ضحايا المد الزلزالي. وعلى هذا الأساس، لن يكون تركيز البرنامج على تقديم أموال من الصندوق لإقراضها للآخرين، وإنما على إقامة مؤسسات يملكها الأفراد والمجتمعات المحلية لتيسير تدفق هذه الأموال. وسوف تعمل المؤسسات المحلية لتمويل المشروعات الصغيرة واتحادات مجموعات الجهود الذاتية، والتعاونيات، إلى جانب المصارف الريفية الإقليمية والمصارف التعاونية والتجارية والخاصة كوسطاء ماليين.

## الجزء الثاني – البرنامج

### ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

5 - كشفت المعلومات التي خرجت من تعدادات مجتمعات الصيادين التي أجرتها دائرة مصايد الأسماك في تاميل نادو عن أن سكان قرى الصيادين قد زادوا ثلاث مرات منذ عام 1957 إلى عام 2000، حيث كان عددهم 600 236 فرد في عام 1957 فأصبحوا 700 679 في عام 2000، وهو نفس ما حدث لمن يمارسون مهنة الصيد منهم؛ والذين يمثلون الآن 1.1% من مجموع سكان الولاية. وطبقا لبيانات تعدادات صيادي الأسماك، فإن معدل زيادة السكان في الفترة الواقعة بين عامي 1985 و2000، كانت 2.91%، وهي أعلى كثيرا من المتوسط السائد في الولاية وهو 1.12%، والمتوسط السائد في الهند ككل، وهو 1.90% فيما بين عامي 1990 و2000. ولكن ذلك ربما كان نتيجة هجرة الآخرين إلى هذه المجتمعات. ورغم ذلك، فالحقيقة إن سكان قرى الصيادين قد زادوا، وإن ذلك كان له بلا شك تبعاته على ظروف المعيشة والضغط على الموارد. كما إن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في مجتمعات الصيادين، تمشيا مع ما

سبق، تعتبر منخفضة، إذا أنها تقف عند 47 64%، وهو ما يقل عن المتوسط السائد في الولاية وهو 73.50 في المائة. والجدير بالملاحظة هنا أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في المناطق الساحلية من تاميل نادو تصل إلى 76.35%، وهو ما يشير إلى أن مجتمعات الصيد تحيا "على الهامش"، حتى في المقاطعات التي تتميز بمؤشرات جيدة نسبيا مثل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والتناسب بين الجنسين.

6 - قسمت حكومة تاميل نادو المناطق التي تضررت من المد الزلزالي إلى مناطق متضررة كليا ومناطق متضررة جزئيا، وتضم المناطق المتضررة كليا ستة أحياء، هي: كانشيبورام، وفيلوبورام، وكودالور، وناغاباتينام، وتشيناي، وكانيا كوماري، وهي تمتد في مجموعها لمسافة 464 كيلومترا بطول الساحل (تمتد سواحل تاميل نادو لمسافة 076 1 كيلومترا). أما الأحياء السبعة الساحلية الأخرى، وهي: ثانجافور، وثيروفارور، وثيروفالور، وبودوكوتاي، وراماناثابورام، وثيرونيلفيلي، وتوتيكوري، فصنفت على أنها متضررة جزئيا. وتشير التقديرات إلى أن نحو 590 174 صيادا قد نكبوا بتدمير سبل معيشتهم.

7 - وإذا كانت كارثة أثر المد الزلزالي قد طالت المجتمعات المحلية بأسرها، فإن مجموعات بعينها لا تملك على الأرجح آليات للتأقلم تمكنها من العودة بسرعة إلى أحوالها الطبيعية. وسوف يعمل البرنامج على استخلاص استراتيجية لتحديد المستفيدين تسمح بإعطاء الأولوية لإحياء سبل معيشة الفئات التالية:

- الأسر التي يعولها **أحد البالغين بمفرده**، خاصة بالنسبة **للأشخاص** الذين ترملوا أو أصبحوا معدمين بسبب المد الزلزالي؛
- الطوائف المنصوص عليها في الدستور (الداليت) والقبائل المنصوص عليها في الدستور، (مثل الايرولاسيين) حيث إن هؤلاء أيضا قد لا يستفيدون من جهود الإغاثة والإصلاح الواسعة النطاق.
- صغار المزارعين والمزارعون الهامشيون (بمن فيهم المزارعون المتأثرون بتملُّح الأراضي)
- المجموعات المعرضة للخطر بالفعل قبل الكارثة: صغار مجهزي **الأسماك من النساء** وباعة الأسماك، وأفراد أطقم البحارة، وجامعو الأسماك الذين يقومون بالصيد في المياه الداخلية، غالبا لأغراض الكفاف، وصيادو الطوف؛ والعمال الزراعيون (بما في ذلك العاملون على رعاية الحيوانات)، وجماعات مهنية هامشية أخرى (مثل عمال جمع المحار).

## باء – أهداف البرنامج ونطاقه

8 - الهدف من هذا البرنامج الذي سيستمر ثمان سنوات هو إحياء سبل معيشة الآلاف من ضحايا المد الزلزالي من سكان المناطق الساحلية في تاميل نادو ليتمكنوا بذلك من العودة إلى حياتهم المستقرة والمنتجة.

## جيم – عناصر البرنامج

9 - سوف يدور البرنامج حول خمسة عناصر: (i) إدارة موارد المناطق الساحلية؛ (ii) وسائل التمويل الريفي وتحويل الأخطار؛ (iii) توفير فرص عمل والتدريب على اكتساب المهارات؛ (iv) تأمين السلامة في البحر وإدارة الكوارث بالاعتماد على المجتمعات المحلية؛ (v) إدارة البرنامج.

**إدارة موارد المناطق الساحلية**

10 - **تخطيط الموارد المجتمعية.** ستُنفذ عمليات تشاركية عبر المؤسسات المجتمعية (المؤسسات التقليدية، ومجموعات العون الذاتي، وما إليها) لتحديد المرافق الأساسية المجتمعية وترتيبها من حيث الأولوية، وهي المرافق اللازمة للنهوض بالأوضاع المعيشية للمجتمعات المحلية، إلى جانب القضايا الأساسية المتعلقة بالموارد السمكية وإدارتها. وسيتيح ذلك للمجتمعات المحلية التخطيط للمبادرات الضرورية لحماية البيئة وسبل العيش، مثل إنشاء الأحزمة الواقية الساحلية، ووضع لوائح تتعلق بأساليب الصيد وعُدده و/أو التخلص من الأساليب والعُدد المدمرة، ومكافحة التلوث.

11 - وبعد الانتهاء من العمليات الأولية لتحديد الموارد سيجري وضع خطط صغرية بطريقة تشاركية. وستخضع مقترحات المرافق الأساسية المجتمعية المعدة على هذا النحو للتمحيص والتثبت. وسيجري استعراض تدابير تنفيذ الخطط الصغرية مرتين في السنة. وسيكفل البرنامج مشاركة النساء والمجموعات المحرومة مشاركة كاملة في هذه العملية. وسيُقام صندوق للمرافق الأساسية المجتمعية لتنفيذ المقترحات التي تم وضعها والتحقق منها عبر عمليات تحديد الموارد والتخطيط الصغري. غير أن ذلك سيتطلب توافر نظام للإدارة لصون المرافق المنشأة والعناية بها. وستؤدي عمليات بناء القدرات والزيارات التبادلية إلى تعزيز المؤسسات التقليدية على مستوى المجتمعات المحلية من خلال تمكينها من الاضطلاع بدور بارز في تخطيط وإدارة البرامج المنفذة فيها.

12 - **إدارة الموارد السمكية.** في ظل اقتسام قاعدة الموارد والاستغلال الأقصى للموارد السمكية في المياه الشاطئية، فإن الحاجة تدعو إلى البدء بعملية تتيح تعاون الجهات المعنية للاتفاق على برنامج أدنى مشترك للإدارة **المستدامة** للموارد. وستُبحث القضايا المتصلة بإدارة السواحل والمصايد التي تم تحديدها خلال عملية التخطيط الصغري، ولاسيما ما يحتاج منها إلى التنسيق والعمل على نطاق واسع، خلال حلقات العمل على مستوى تجمعات القرى. وستُنفذ دراسات لتوحيد المسائل المنبثقة من حلقات العمل المنظمة على مستوى الولاية، وستُربط بالعمليات وحلقات العمل الجارية على مستوى تجمعات القرى. وستخضع التوصيات والاقتراحات الناجمة عن حلقات العمل على مستوى الولاية والتجمعات للتمحيص، وستُعد مقترحات لتنفيذ بعضها على أساس اختباري عبر صندوق رائد. ومن المنتظر أن يؤدي تنفيذ هذا العنصر الفرعي إلى تعميق وعي الجهات المعنية المختلفة بالقضايا الأساسية التي تواجه الموارد الساحلية والسمكية في الولاية. كما أن هذا التنفيذ سيقود إلى زيادة المداولات وتعزيز التوافق بين مختلف الجهات المعنية بشأن الإدارة والتدابير الضرورية الأخرى اللازمة للتنفيذ بما يكفل استدامة سبل العيش وقاعدة الموارد التي تستند إليها.

13 - **الدعم المجتمعي.** سيُنشئ البرنامج مراكز لموارد تجمعات القرى لتنسيق الأنشطة مع المجتمعات المحلية. وستتعاون هذه المراكز تعاوناً وثيقاً مع الإدارة المحلية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الأقسام التي يغطيها البرنامج، وستُعقد حلقات عمل محلية بانتظام لاقتسام الخبرات مع المجتمعات المحلية.

**أدوات التمويل الريفي ونقل المخاطر**

14 - **صندوق رأس المال ذي المخاطر.** سيساند البرنامج إنشاء مشروعات ضخمة لتوفير الروابط السابقة واللاحقة **للمشروعات** الصغرية لأعضاء مجموعات العون الذاتي وجمعيات الصيادين عبر صندوق لرأس المال ذي المخاطر. وسيهدف هذا الصندوق إلى استكمال القروض الواردة من المصارف ومؤسسات التمويل الصغري من خلال توفير

التمويل شبه الرأسمالي، وستديره مؤسسة مهنية مالية أو معنية بخدمات تطوير الأعمال. وسيتم تحديد الشروط المتعلقة بإنشاء الصندوق خلال إعداد كتيب تنفيذ البرنامج.

15 - **القروض الائتمانية الصغرية لمجموعات العون الذاتي.** تتطور الصلات بشكل جيد بين المصارف ومجموعات العون الذاتي في الولاية، إلا أن نحو ثلث المجموعات ما يزال يفتقر إلى القدرة على الحصول على الائتمان بسبب طائفة **متنوعة** من الأسباب، بما في ذلك ضعف القدرات. وسيعزز البرنامج مجموعات العون الذاتي هذه (من خلال مساندة العنصر الفرعي لمجموعات العون الذاتي) وسيربطها بالمصارف بحيث تتمكن من الحصول على القروض الائتمانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأعضاء سيتلقون التدريب على تحديد الفرص المدرة للدخل، التي يمكن لهم أن يغتنموها حين يتمكنون من الحصول على مقادير أعلى من القروض الائتمانية من المصارف، بالإضافة إلى توفير التدريب اللازم لتطوير مهاراتهم حيثما تدعو الحاجة.

16 - وسيتم تعريف المصرفيين المحليين باحتياجات البرنامج عبر حلقات العمل، والتدريب، والزيارات الاطلاعية. غير أنه في الحالات التي لا يبدي فيها هؤلاء حماساً لتقديم القروض إلى المجموعات القروية الساحلية، فإن **البرنامج** سيدعو مؤسسات التمويل الصغري العاملة بالفعل في الأقسام الأخرى إلى إنشاء فروع لها لإقراض تلك المجموعات وسيوفر الأموال اللازمة لتغطية تكاليف الإنشاء. كما سيساند البرنامج إقامة جمعيات للتسويق تتيح للصيادين فرصة الوصول إلى الخدمات المالية.

17 - **الابتكار المالي.** سيقوم البرنامج بالتكليف بإجراء دراسة عن تمويل قطاع المصايد في كل قسم للتعرف على الترتيبات التمويلية المعقدة في سلسلة التسويق وتحديد سبل تمكين الصيادين من الحصول على الائتمان مع التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الإقراضية. كما سيدرس البرنامج إمكانية الربط بمكتب البريد، **الذي** يزمع البدء بعملية للادخار والائتمان. وستتم مساندة مؤسسات التمويل الصغري عبر منح تطوير المنتجات والنظم، وتغطية تكاليف الاستهلال، بما ييسر تمويل المشروعات الصغرية. وبالإضافة إلى ذلك فسيقوم موظفو المؤسسات المالية المنخرطة في البرنامج بزيارات اطلاعية ضمن الهند وخارجها.

18 - **التأمين وإدارة المخاطر.** سيستطلع البرنامج سبل توسيع نطاق تغطية منتجات التأمين، والتقاعد، والادخار لإعداد الأسر المستهدفة لمواجهة المخاطر. كما أن البرنامج سيختبر منتجات جديدة ويكيِّف المنتجات القائمة لشركات التأمين مع احتياجات الفقراء. وبما أن الفقراء لم يألفوا استخدام التأمين كاستراتيجية لإدارة المخاطر، فإن البرنامج سينفذ أنشطة تدريبية واسعة في صفوف أعضاء مجموعات العون الذاتي وجمعيات الصيادين لتشجيع المجموعات على الارتباط بشركات التأمين في إطار خطط التقاعد والأرباح. ويمكن لمجموعات العون الذاتي وجمعيات الصيادين أن تنشئ صناديق لإدارة الكوارث توفر قروضاً بدون فوائد في أوقات الشدة، على أن تديرها الاتحادات أو الهيئات العليا الأخرى. وسيوفر البرنامج منحة نظيرة لتستهل هذه الصناديق عملها.

**توليد فرص العمل والتدريب على المهارات**

19 - **دعم مجموعات العون الذاتي.** سيوفر البرنامج التدريب الشامل لنحو 3 000 مجموعة من مجموعات العون الذاتي التي تغطي قرابة ثلث الأسر القروية. ومن المنتظر أن تشكل النساء نسبة لا تقل عن 75% من أعضاء المجموعات المذكورة. ومع أن هناك عدداً أكبر بكثير من الأسر المتمتعة حالياً بعضوية مجموعات العون الذاتي، فإن

بعض هذه المجموعات ربما بلغ مرحلة من النضج تغنيه عن طلب المساعدة أو أنه يتلقاها من موارد أخرى. وضماناً للاستدامة طويلة الأجل لهذه المجموعات فإن البرنامج سيساند نحو 30 اتحاداً من اتحاداتها أو سيدعم هيئات عليا مماثلة.

20 - **تشكيل جمعيات تسويق الأسماك.** سيتم تشكيل نحو 50 جمعية لتسويق الأسماك على مستوى القرى لتمكين الصيادين من التحكم بالنقطة الأولى لبيع الأسماك، ومن ثم الحصول على أسعار أفضل للمصيد. وستضم كل جمعية بين 50 و70 عضواً، وستقتصر على مالكي المراكب الصغيرة والحرفية. وفي وقت لاحق ستنشأ ثلاثة اتحادات على مستوى الأقسام. كما ستشكل مجموعات للعون الذاتي خاصة بأفراد طواقم مراكب الصيد الذين **سيتم**كنون من الحصول على الخدمات المالية من خلال هذه المجموعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج سيساند إنشاء مرافق أساسية للجمعيات (مثل قاعات بيع الأسماك بالمزاد، وسقائف إصلاح الشباك، ومنصات تجفيف الأسماك، ومرافق الإصحاح والتخلص من النفايات)، وإقامة مراكز لإصلاح المحركات لتوفير خدمات ممتازة للصيادين، وتقديم الدعم التقني والمهني للنساء بما يمكنهن من زيادة دخولهن عبر بيع الأسماك وتجهيزها. وستوفر الأموال على شكل منح لتسديد قروض الصيادين الذين يعجزون، بسبب مديونيتهم، عن الانضمام إلى الجمعيات. كما ستقوم الجمعيات بحسم مقادير إلزامية للادخار، وأقساط التأمين، ومدفوعات القروض، إن وجدت، من المبالغ المستحقة للصيادين من حصيلة المبيعات. وستُستخدم المدخرات في تقديم القروض إلى الصيادين، ولاسيما خلال فترات العسر ولمجابهة الحالات الطارئة، ولكن الجمعيات ستقوم أيضاً بتعبئة القروض من المصارف. ومع اكتساب الجمعيات للخبرة فسيتم تطوير منتجات مالية أكثر استناداً إلى الاحتياجات القائمة.

21 - **تطوير المشروعات الصغرية.** يعتزم البرنامج مساعدة المستفيدين على الانتقال من وضع العمالة الذاتية إلى تطوير المشروعات الصغرية عبر الأنشطة المدرة للدخل باستخدام نهج أعمال القطاع الفرعي الذي يراعي إمكانيات النمو المتاحة لهذا القطاع، ووفورات الحجم المطلوبة لترويج المشروعات، والسلسلة الكاملة للروابط السابقة واللاحقة. وسيتضمن هذا النهج أربع خطوات رئيسية هي: (i) مسح القطاع الفرعي والانتقاء المرتكز على **إمكانيات** نمو الدخل والعمالة؛ (ii) تحليل القطاع الفرعي لفهم سياق المشروعات الصغرية، والأسواق، والروابط السابقة واللاحقة؛ (iii) اختبار التقانات لإثبات الجدوى التجارية للمشروعات المقترحة؛ (iv) توسيع الأنشطة من خلال التدريب (بما في ذلك التدريب الخارجي) والاستثمار. وسيساعد الصندوق المقترح لرأس المال ذي المخاطر في عنصر أدوات التمويل الريفي ونقل المخاطر، إلى جانب القروض الواردة من المصارف ومؤسسات التمويل الصغري، في توفير التمويل المطلوب. وسيتم بناء قدرات أصحاب المشروعات، وإدخال تقانات جديدة، وتطوير الروابط السوقية.

22 - ستتولى المنظمات المتخصصة غير الحكومية و/أو الشركات الخاصة أمر تطوير المشروعات الصغرية. وسينشئ البرنامج صندوقاً لتقديم البيانات العملية صغيرة النطاق عن التقانات الجديدة، مثل الطرق الجديدة لتجفيف الأسماك. كما ستُدخل أفكار جديدة عبر إرسال أصحاب المشروعات إلى خارج البلاد لتلقي التدريب، ومن خلال التعاقد مع خبراء من البلدان الأخرى واستجلابهم للإطلاع على أفكارهم وإشراكهم في التدريب. وباعتماد نهج القطاع الفرعي، فإن البرنامج سيساعد أصحاب المشروعات على بناء روابط سوقية.

23 - **التدريب الحرفي.** سيقوم البرنامج بعقد حلقات عمل تجمع بين الصيادين، والخبراء الفنيين، وأصحاب الكفاءات الآخرين لمناقشة قضايا إدارة الموارد، والفرص المتاحة لزيادة الدخول وتنويعها ضمن القطاع كجزء من الإطار

الشامل للمصايد الرشيدة. وبناء على توصيات هذه الحلقات، ستُنظم دورات تدريبية للنهوض بالمهارات وتنويعها، حسب الاقتضاء. كما سيغطي البرنامج تكاليف عقد دورات عن موضوعات مثل ميكانيكا المحركات، **واللحام**، والأشغال المعدنية على مستوى المعاهد المحلية للتدريب الفني بما يتيح للشباب الحصول على عمل آخر غير الصيد. ومن المأمول أن تصل نسبة النساء بين المشاركين إلى 25 في المائة على الأقل.

**الإدارة المجتمعية للسلامة البحرية والكوارث**

24 - **السلامة البحرية.** يندرج صيد الأسماك في عداد أخطر المهن المعروفة، ويصل عدد الصيادين الذين يفقدون أرواحهم كل عام في ولاية تاميل نادو إلى 1 000 صياد حسب التقديرات. وبغية النهوض بالسلامة البحرية، فإن من الضروري توفير وسائل الاتصال السريع بالبر، وذلك لتحذير الصيادين من الأحوال الجوية الرديئة المحدقة، ولتمكينهم من طلب المساعدة عند تعرضهم للخطر. وكمبادرة تجريبية، فإن البرنامج سيستطلع إمكانيات **استخدام** تقانات الاتصال المناسبة.

25 - **مساندة المدارس الساحلية.** سيؤدي تعريف أطفال المجتمعات المحلية الساحلية بموئلهم إلى تعزيز الوعي في صفوف الجيل المقبل حول سبل التصدي للكوارث وأهمية الموارد الساحلية والسمكية وإدارتها السليمة. وسيتم التماس آراء المجتمعات المحلية القروية بشأن الاستعداد للكوارث والاحتياجات التعليمية البيئية للتلاميذ، وجمعها في وثيقة للمناقشة. ثم ستُنظم حلقة عمل على مستوى الولاية بمشاركة أصحاب الكفاءات المنخرطين في التعليم وفي إدارة السواحل والمصايد، لبحث مسألة تطوير المواد المرجعية والمناهج الدراسية المناسبة لاستخدامها في المدارس الابتدائية في المناطق الساحلية من ولاية تاميل نادو. وسيتم التعاقد مع أصحاب الكفاءات لتطوير المواد التي سيتفحصها الخبراء، وستُستخدم بصورة تجريبية في مجموعة مختارة من المدارس، ثم توضع بعد ذلك في صيغتها النهائية. وستُطبع المواد ثم توزع على المدارس الابتدائية في المناطق الساحلية من الولاية. كما سيتلقى المعلمون التدريب.

**إدارة البرنامج**

26 - سيُنفذ البرنامج من خلال جمعية الرعاية الاجتماعية في ولاية تاميل نادو المعنية بمجموعات العون الذاتي، وهي اتحاد على مستوى الولاية لجمعيات التوريد والتسويق في الأقسام. وتعمل مصلحة التنمية الريفية على ترويج هذه الجمعيات، وسيتيح هذا الترتيب المرونة المطلوبة فيما يتعلق بالإدارة المالية للبرنامج. وسيتشكل هيكل إدارة البرنامج من ثلاثة مستويات هي: وحدة إدارة البرنامج في شيناي؛ ومكاتب التنفيذ على مستوى الأقسام المتمركزة ضمن جمعيات التوريد والتسويق في كل قسم من الأقسام التي يغطيها البرنامج؛ ومراكز لموارد تجمعات القرى التي يغطي كل مركز منها ما بين 5 إلى 7 قرى. وسيشكل البرنامج لجنة توجيه برئاسة أمين التنمية الريفية".

**دال – مسائل السياسات**

27 - يمكن معالجة بعض من مسائل السياسات الهامة من خلال البرنامج، لعل من أهمها مطالبة قطاع الصيد منذ وقت طويل باعتباره قطاعا صناعيا. فإسباغ الصفة الصناعية على هذا القطاع، سوف يسهل تدفق الأموال من المؤسسات المالية الرسمية على هذا القطاع، وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين إدارة القطاع.

28 - والقضية الهامة الثانية من قضايا السياسات هي وضع سياسة لتربية الأحياء المائية. والقضية الثالثة، وإن لم تكن أقل أهمية، هي وضع استراتيجية طويلة الأجل لتحمل الكوارث تقوم على الحماية البيولوجية، والتي يمكن أن تضع في اعتبارها أيضا الأعاصير المتكررة التي يمكن التنبؤ بها على امتداد هذه السواحل.

**هاء – التكاليف والتمويل**

29 - تقدر التكلفة الكلية للبرنامج على مدى ثماني سنوات، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية والمادية، والضرائب والرسوم، بنحو 68.59 مليون دولار أمريكي. ومن أصل هذا المبلغ تصل تكاليف النقد الأجنبي إلى زهاء 934 000 دولار أمريكي. واحتُسبت الضرائب والرسوم بالأسعار السائدة وتبلغ قيمتها 1.02 مليون دولار أمريكي، أي نحو 1.4% من تكاليف البرنامج الكلية. واحتسبت التكاليف الأساسية الإجمالية، بما في ذلك الضرائب والرسوم، باستخدام أسعار أبريل/نيسان عام 2005، وتصل قيمتها إلى 64.28 مليون دولار أمريكي. وتُضاف إلى هذا المبلغ الطوارئ السعرية التي تُقدر بنحو 4.31 مليون دولار أمريكي، أي 7% من التكاليف الأساسية. وتصل نسبة التكاليف الاستثمارية إلى 92% من التكاليف الأساسية بينما تبلغ نسبة التكاليف المتكررة 8%".

30 - تصل قيمة قرض الصندوق إلى نحو 15 مليون دولار أمريكي.[3] وسيُستخدم القرض في تمويل الاعتمادات المتجددة، والتدريب، وحلقات العمل والبيانات العملية، وصندوق رأس المال ذي المخاطر، والمساعدات والدراسات الفنية؛ وموفري الخدمات المتعاقدين؛ والعربات؛ والمعدات؛ ونسبة 75% من الأشغال العامة وصندوق المرافق الأساسية؛ ونسبة 50% كمنحة نظيرة لصناديق إدارة الكوارث؛ ونسبة 75% من تكاليف التشغيل والإدارة. وستُسهم حكومة ولاية تاميل نادو بمبلغ يكافئ 3.41 مليون دولار أمريكي على شكل ضرائب ونفقات محلية أخرى، بما في ذلك نسبة 25% من تكاليف الأشغال العامة ونسبة 25% من تكاليف التشغيل والإدارة. وستسهم شركات التأمين والمصارف التجارية المعتمدة، وعبر تقديم القروض إلى مجموعات العون الذاتي، والمشروعات الصغرية، وجمعيات تسويق الأسماك، بمبلغ يقرب من 24.92 مليون دولار أمريكي. وسيسهم المستفيدون بمبلغ 10.35 مليون دولار أمريكي. وتغطي هذه المساهمة نسبة 25% من تكاليف المرافق الأساسية المجتمعية (عبر المساهمة باليد العاملة)، و50% من تكلفة صناديق إدارة الكوارث عن طريق مدخرات مجموعات العون الذاتي.

[3] ستتم تعبئة مبلغ آخر، يكافئ 15 مليون دولار أمريكي، أو تغطيته من مخصصات القروض في إطار برنامج عمل وميزانية الصندوق لعام 2006."

## الجدول 1: موجز تكاليف البرنامج [أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

| العناصر | عملة محلية | نقد أجنبي | المجموع | % من النقد الأجنبي | % من التكاليف الأساسية |
|---|---|---|---|---|---|
| إدارة الموارد الساحلية | 9 223 | 90 | 9 313 | 1 | 14 |
| أدوات التمويل الريفي ونقل المخاطر | 35 754 | 122 | 35 876 | - | 56 |
| توليد العمالة وتدريب المهارات | 14 749 | 494 | 15 243 | 3 | 24 |
| الإدارة المجتمعية للسلامة البحرية والكوارث | 402 | 11 | 414 | 3 | 1 |
| إدارة البرنامج | 3 357 | 72 | 3 429 | 2 | 5 |
| **مجموع التكاليف الأساسية** | **63 486** | **790** | **64 276** | **1** | **100** |
| الطوارئ المادية | 2 138 | 77 | 2 215 | 3 | 3 |
| الطوارئ السعرية | 2 033 | 67 | 2 100 | 3 | 3 |
| **تكاليف البرنامج الإجمالية** | **67 657** | **934** | **68 591** | **1** | **107** |

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

## الجدول 2 – خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

| العناصر | الصندوق | | المصارف/شركات التأمين | | الحكومة | | المستفيدون | | المجموع | | النقد الأجنبي | العملة المحلية (باستثناء الضرائب) | الرسوم والضرائب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | المبلغ | % | | | |
| إدارة الموارد الساحلية | 7 664 | 78.1 | - | - | 664 | 6.8 | 1 486 | 15.1 | 9 814 | 14.3 | 104 | 9 570 | 140 |
| أدوات التمويل الريفي ونقل المخاطر | 2 312 | 6.4 | 24 924 | 69.0 | - | - | 8 860 | 24.5 | 36 096 | 52.6 | 144 | 35 952 | - |
| توليد العمالة وتدريب المهارات | 16 287 | 90.2 | - | - | 1 778 | 9.8 | - | - | 18 065 | 26.3 | 588 | 16 772 | 704 |
| الإدارة المجتمعية للسلامة البحرية والكوارث | 485 | 98.7 | - | - | 7 | 1.3 | - | - | 491 | 0.7 | 13 | 472 | 7 |
| إدارة البرنامج | 3 168 | 76.8 | - | - | 957 | 23.2 | - | - | 4 125 | 6.0 | 84 | 3 876 | 164 |
| **إجمالي الصرف** | **29 916** | **43.6** | **24 924** | **36.3** | **3 405** | **5.0** | **10 346** | **15.1** | **68 591** | **100.0** | **934** | **66 642** | **1 015** |

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

**واو – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها**

31- ستمول كل عمليات التوريد من قرض الصندوق وفقاً لمبادئ الصندوق التوجيهية للتوريد. وبالنظر إلى أن عمليات التوريد في ظل البرنامج ستتعلق ببنود صغيرة النطاق، فمن غير المنتظر استخدام أسلوب المناقصات التنافسية الدولية. وستُطبق إجراءات المناقصات التنافسية المحلية على ما يلي: (i) كل العربات والمعدات المكتبية وجميع الأشغال المدنية المتعلقة بالمرافق الأساسية لمصايد الأسماك؛ (ii) السلع والخدمات الاستشارية التي تبلغ قيمتها ما يعادل 25 000 دولار أمريكي أو أكثر. وفيما يتعلق بالسلع والخدمات الاستشارية التي تعادل قيمتها ما بين 10 000 دولار أمريكي و25 000 دولار أمريكي أو أكثر، فسيطبق أسلوب التسوق المحلي. وستطبق المناقصات التنافسية المحلية على توريد الأشغال المدنية (عدا المرافق الأساسية للمصايد) التي تعادل قيمتها 35 000 دولار أمريكي؛ بينما سيطبق أسلوب التسوق المحلي على المقادير التي تعادل ما بين 10 000 دولار أمريكي و35 000 دولار أمريكي. وسيُستخدم أسلوب التوريد المباشر (الذي لن يطبق على العربات والمعدات المكتبية أو الأشغال العامة للمرافق الأساسية) وفقاً للشروط والأوضاع التي يرتضيها الصندوق بالنسبة للمقادير التي تقل عما يعادل 10 000 دولار أمريكي. وستوفر وحدة إدارة البرنامج نسخاً من الاختصاصات وكل وثائق المناقصات المتعلقة بتوريد الدراسات/خدمات الخبراء الاستشاريين إلى الصندوق لاستعراضها والموافقة عليها مسبقا. وستخضع كل العقود التي تكافئ قيمتها 50 000 دولار أمريكي أو أكثر لاستعراض مسبق من جانب المؤسسة المتعاونة.

32- سيصرف قرض الصندوق المقترح البالغ 15 مليون دولار أمريكي (انظر الحاشية 1) على مدى ثماني سنوات. وستنشئ حكومة الهند حساباً خاصاً لتلقي الأموال من الصندوق. وستصل قيمة الإيداع الأولي إلى 1 مليون دولار أمريكي. وسيقوم الصندوق بتجديد موارد الحساب الخاص على أساس طلبات السحب المدعومة بالوثائق المناسبة أو بكشوف الإنفاق المصدقة..

33- تحتفظ المؤسسات ذات الصلة بسجلات وحسابات منفصلة لمصروفات البرنامج. وتقوم رابطة الحي المعنية بتجميع هذه الحسابات على مستوى المقاطعة ورفعها إلى وحدة إدارة البرنامج. وسوف ترفع الوحدة تقارير مالية سنوية ونصف سنوية – في شكل يرتضيه الصندوق – إلى حكومة الهند وحكومة الولاية المعنية والصندوق نفسه، في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء الفترة موضع التقرير. وبالمثل يقوم مكتب محاسبة قانونية حسن السمعة بمراجعة الحسابات البرامجية لوحدة إدارة البرنامج سنوياً، مع إرسال نسخ معتمدة من تقارير المراجعة والقوائم المالية إلى الصندوق خلال ستة شهور من نهاية الفترة موضع التقارير. وتفصل هذه القوائم بين مصروفات البرنامج والحسابات الكلية.

**زاي – التنظيم والإدارة**

34- ستكون جمعية الرعاية الاجتماعية لمجموعات العون الذاتي في تاميل نادو هي الوكالة المنفذة للبرنامج. وسيكفل ذلك تدفق الأموال بحرية بحيث لا تخضع للقيود الحكومية فيما يتعلق بإعادة الأموال غير المستخدمة إلى الحكومة وتجميع الأذون في نهاية السنة المالية. ومن المهم أن تكون ترتيبات التمويل والهياكل الإدارية للبرنامج قادرة على الاستجابة بسرعة للاحتياجات المتغيرة وأن تنسق مع الوكالات الأخرى المنخرطة في الجهود الإنمائية لمرحلة ما بعد

المد الزلزالي. وستقوم جمعية الرعاية الاجتماعية بإنشاء وحدة لإدارة البرنامج لتنسيق كل أنشطة البرنامج وضمان تدفق الأموال، والإدارة المالية، ودعم الرصد والتقييم، بما في ذلك تلك الأنشطة المتعلقة باستهلال البرنامج. وسيرأس هذه الوحدة مدير للبرنامج تعينه هيئة الخدمة المدنية في الولاية. وستتولى تنفيذ الأنشطة الأساسية للبرنامج مكاتب التنفيذ على مستوى الأقسام، وموفرو الخدمات، والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج سيكلف المنظمات المختصة غير الحكومية، ووكالات التسهيل، وموفري الخدمات بتنفيذ مختلف الأنشطة المتعلقة بتطوير المشروعات، وإدارة الموارد، وتطوير المرافق الأساسية.

35 – وعلى مستوى الولاية، فإن وزارة التنمية الريفية ستكون الوكالة المحورية للبرنامج. وليس هناك من حاجة لإقامة هيكل وظيفي منفصل على هذا المستوى لأغراض التنسيق. وستقام لجان على كل المستويات الثلاثة لإدارة البرنامج لضمان التنسيق مع القطاعين الحكومي وغير الحكومي في منطقة البرنامج. وسينشئ البرنامج لجنة توجيه برئاسة أمين وزارة التنمية الريفية؛ وستضم هذه اللجنة في عضويتها مندوبين عن وزارات المالية، ومصايد الأسماك، والرعاية الاجتماعية، وغيرها من الوزارات ذات الصلة، إلى جانب محصلين عن الأقسام المشاركة. وسيضطلع مدير البرنامج بمهمة أمين هذه اللجنة. وستجتمع هذه اللجنة مرتين في السنة على الأقل وستشكل نقطة الارتباط لضمان التنسيق مع الوزارات المختصة والوكالات المنفذة. وستجري مناقشة الحاجة إلى أي حوار للسياسات أو تغييرات في السياسات في هذه الاجتماعات.

36 – ورغم إنشاء مكتب على مستوى كل قسم لتولي مهمة تنفيذ البرنامج بشكل مخصوص، فإن من الواضح أن هناك حاجة إلى التنسيق على هذا المستوى مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة. ومن ثم فإن من المزمع تشكيل لجنة استشارية للتنفيذ على مستوى القسم يرأسها محصل القسم لأداء دور تنسيقي وتيسير تنفيذ البرنامج. وستجتمع هذه اللجنة مرتين في السنة، وستضم في عضويتها مسؤولي المصالح المعنية على مستوى القسم، وموظف البرنامج التابع لوكالة التنمية الريفية على مستوى القسم، وممثلاً عن مؤسسة النهوض بأحوال المرأة في ولاية تاميل نادو، ومندوبين عن المنظمات الشريكة غير الحكومية، وجمعية التوريد والتسويق على مستوى القسم. وسيضطلع مسؤول التنفيذ على مستوى القسم بمهمة أمين اللجنة. وستشكل لجنة استشارية لمراكز موارد تجمعات القرى تتألف من مندوبي مؤسسات نظام الإدارة المحلية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة، والمؤسسات التقليدية، والجمعيات الإنتاجية، ومجموعات العون الذاتي. وسيتولى منسق تجمعات القرى مهمة أمين هذه اللجنة.

37 – **الرصد والتقييم**. ستشكل أنشطة الرصد والتقييم جزءاً بالغ الأهمية من تنفيذ البرنامج، وستشمل عمليات منتظمة لتقدير الأثر على المستفيدين. وستنشأ وحدة مستقلة للرصد والتقييم ضمن وحدة إدارة البرنامج على أن يترأسها مدير الرصد والتقييم وتضم ستة من الموظفين الميدانيين للرصد والتقييم، إلى جانب مدير لتقانة الاتصال والمعلومات. وستتعاقد وحدة إدارة البرنامج مع خبير استشاري خلال السنة الأولى لمساعدة البرنامج على تصميم نظام للرصد والتقييم يستند إلى النتائج".

**حاء – المبررات الاقتصادية**

38- سوف يحَّسن البرنامج ويضمن سبل معيشة المجتمعات المحلية الساحلية الضعيفة التي تضررت من المد الزلزالي، وذلك عن طريق تدخلاته المختلفة مثل تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية، وفرص الحصول على الأصول المنتجة، وتشكيل مؤسسات أهلية. كما سيعمل البرنامج على تحديث المهارات وتنويعها، وتوفير طرق بديلة لسبل المعيشة أمام أعداد كبيرة من الأسر الفقيرة.

**طاء – المخاطر**

39- يوضح الإطار المنطقي أن البرنامج سيواجه عدداً من المخاطر خلال سعيه لتحقيق أهدافه الرامية إلى النهوض بسبل عيش المجتمعات المحلية الساحلية. وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

(i) يمكن أن تؤدي المساعدات واسعة النطاق بعد المد الزلزالي التي تتولى تقديمها العديد من الوكالات إلى اتكال هذه المجتمعات المحلية على المساعدة الخارجية، ومن ثم فإنها لن تقوم بتطوير قدراتها الذاتية واعتمادها على نفسها.

(ii) يمكن أن يستخدم الصيادون ما يتلقونه من أموال كتعويض عما لحق بهم من خسائر نتيجة المد الزلزالي في تحسين قواربهم ومعداتهم، كما يمكن أن يحصل الفقراء الذين لم يكونوا قادرين على العمل كصيادين على قوارب جديدة، مما يزيد من الضغوط على المصايد ويقلل من حجم المصيد. على أن بالمستطاع التخفيف من ذلك بفعل انخفاض عمليات الجرف الناجم عن إحجام الحكومة عن توفير سفن جرف جديدة عوضاً عن المفقودة، وعبر تعزيز الإدارة الفعالة للموارد في القطاع نتيجة دراسة سياسات المصايد التي أعدها البنك الدولي.

(iii) رغم أن المؤسسات المحلية، مثل مجالس الصيادين، واللجان الكنسية، والمنظمات القروية، تتسم بالتلاحم والفعالية فإنها قد لا ترغب في الانخراط في عملية تخطيط الموارد.

(iv) يجري ضخ موارد ضخمة في عملية الإنعاش من المد الزلزالي. وما لم يتوافر تخطيط دقيق للبرامج على مستوى الولاية، والأقسام، والقرى، فإن هناك خطراً من التداخل. وثمة خطر آخر هو أن بعض البرامج قد تشتمل على قدر ضخم من تدابير الإعانة للمجموعات (مثل المنح الرأسمالية)، بحيث تتوقع هذه المجموعات تطبيق مثل هذه التدابير اعتياديا.

(v) قد يصعب العثور على مقر مؤسسي ملائم لصندوق رأس المال ذي المخاطر في مصرف تجاري يكون مستعداً لبذل جهود واسعة لتلمس الفرص الاستثمارية السليمة والمجزية بالنسبة للمجموعة المستهدفة في الوقت ذاته.

(vi) قد يصعب إرساء ثقافة التسديد الضرورية كي تتسم مجموعات العون الذاتي بالرسوخ والاستدامة. وستسهم عوامل تخفيف شروط صرف القروض المصرفية في القرى المنكوبة بالمد الزلزالي، والتشكيل المتعجل للمجموعات الجديدة للعون الذاتي دون توفير تدريب يذكر لها، وتوافر المساعدات المنحية، في الحيلولة دون انبثاق ثقافة التسديد.

(vii) من غير المؤكد أنه سيتم التوصل إلى نهج سليمة لضمان الأصول مثل قوارب الصيد وشباكه، والمحاصيل. وقد لا تجتذب الصناديق المقترحة لإدارة الكوارث المجموعات أو الاتحادات التي قد لا تكون راغبة في استخدام مواردها لإنشاء مثل هذه الصناديق.

(viii) قد لا يجد البرنامج عدداً كافياً من أصحاب المشروعات المحتملين المتمتعين، بعد تدريبهم، بالقدرات والموارد اللازمة للاستثمار في مشروعات واسعة النطاق.

(ix) قد يعجز الشباب عقب تخرجهم من دورات التدريب الحرفي عن العثور على عمل.

**ياء – الأثر البيئي**

40- بصورة إجمالية، من المنتظر أن تسفر الأنشطة المقترحة عن خلق آثار بيئية واجتماعية ذات طابع ايجابي. ولا تشتمل المقترحات الإنمائية على استخلاص كميات ضخمة من المياه، أو بناء الخزانات، أو إقامة شبكات ضخمة للري، أو إزالة الغابات. ومن المستبعد أن تنتج المشروعات التي ستتم مساندتها كميات ضخمة من النفايات الخطرة. وسيقتصر الدعم على الصيادين الحرفيين على النطاق الضيق، وسيستبعد البرنامج بصورة محددة سفن الجرف الضخمة التي يقال أنها تلحق الضرر بالنظام الإيكولوجي البحري القريب من الشواطئ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تخطيط الموارد المجتمعية سيعزز من الوعي البيئي وسيسفر عن تدابير لصون البيئة، بما في ذلك غرس الأشجار لإقامة الأحزمة الوقائية، والاستخدام الرشيد للموارد البحرية. وعلى هذا فقد صنف الصندوق البرنامج على أنه من الفئة باء.

## الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

41- ستشكل اتفاقية القرض بين جمهورية الهند والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها رفقاً كملحق.

42- وجمهورية الهند مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

43- وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

## الجزء الرابع – التوصية

44- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

**قرر:** أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الهند قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها تسعة ملايين وتسعمائة وخمسين ألف (9 950 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 أبريل/نيسان 2045، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

**الملحق**

## موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2005)

1- **حساب البرنامج.** سوف تفتح جمعية الرعاية الاجتماعية لمجموعات العون الذاتي في تاميل نادو وتبقي على حساب بالروبية الهندية في مصرف تجاري مقبول لدى الصندوق لتلقي القرض والأموال الأخرى لعمليات البرنامج ("حساب البرنامج"). وسوف يخول مدير البرنامج تشغيل حساب البرنامج.

2- **مذكرة التفاهم واتفاقية البرنامج.** سوف تطلب الحكومة من ولاية تاميل نادو (الولاية) عقد اتفاقية برنامج مع الصندوق ("اتفاقية البرنامج") وتوقيع مذكرة تفاهم مع جمعية الرعاية الاجتماعية لمجموعات الجهود الذاتية. وسوف تقدم الولاية مسودة مذكرة التفاهم إلى الصندوق للتعليق عليها وقبولها من جانب الصندوق والولاية قبل توقيعها.

3- **إتاحة حصيلة القرض.** سوف تكفل الحكومة قيام الولاية بإتاحة حصيلة القرض لجمعية الرعاية الاجتماعية وفقا لمذكرة التفاهم من أجل تنفيذ البرنامج.

4- **الأموال النظيرة.** سوف تكفل الحكومة أن تتيح الولاية لجمعية الرعاية الاجتماعية خلال فترة تنفيذ البرنامج أموالا نظيرة من مواردها على النحو المطلوب في خطط العمل والميزانيات السنوية وفقا لمذكرة التفاهم واتفاقية البرنامج واتفاقية القرض. وسوف تتيح الولاية السلفة الأولى من الأموال النظيرة من مواردها للجمعية خلال 90 يوما بعد نفاذ اتفاقية القرض.

5- **دليل تنفيذ البرنامج.** سوف تقوم وحدة إدارة البرنامج بإعداد مسودة دليل تنفيذ البرنامج وتقديمه إلى اللجنة التوجيهية للبرنامج للموافقة عليها. وبعد الموافقة، سوف تقدم وحدة إدارة البرنامج مسودة دليل تنفيذ البرنامج إلى الولاية والصندوق للتعليق عليها وقبولها. وبعد ذلك سوف تعتمد اللجنة التوجيهية دليل تنفيذ البرنامج بالصيغة المقبولة.

6- **تدفق الأموال.** سوف تتيح جمعية الرعاية الاجتماعية أموال البرنامج (القرض والأموال النظيرة وغيرها) لمكاتب التنفيذ المحلية وفقا لخطط العمل والميزانيات السنوية على النحو التالي: السلفة الأولى بعد نفاذ اتفاقية القرض. وسوف تغطى المصروفات المقدرة للشهور الثلاثة الأولى من خطة العمل والميزانية السنوية للسنة الأولى من البرنامج؛ وبعد ذلك سوف تقدم مكاتب التنفيذ المحلية بيانات بالمصروفات تؤكد استخدام مالا يقل عن 60% من السلفة السابقة وتطلب السداد على أساس ربع سنوي.

7- **اتفاقية إدارة صندوق رأس المال ذي المخاطر واللوائح التنفيذية للائتمان.** (أ) سوف تعقد جمعية الرعاية الاجتماعية ومدير صندوق رأس المال ذي المخاطر ("مدير الصندوق") اتفاقية (اتفاقية إدارة الصندوق). وسوف تقدم جمعية الرعاية الاجتماعية مسودة اتفاقية إدارة صندوق رأس المال ذي المخاطر إلى الصندوق للتعليق عليها واعتمادها قبل توقيعها.

**الملحق**

(ب) سوف ينشئ مدير صندوق رأس المال ذي المخاطر ويبقى على صندوق متجدد، وتتضمن اتفاقية إدارة هذا الصندوق طريقة تشغيله والشروط المتعلقة بالأسهم والتمويل الآخر المتاح بصورة مباشرة وغير مباشرة من حصيلة القرض للمستفيدين المؤهلين.

(ج) سوف تقوم جمعية الرعاية الاجتماعية بإعداد مسودة اللوائح التنفيذية للائتمان من أجل الحصول على خدمات وفوائد صندوق رأس المال ذي المخاطر وتقديم المسودة إلى اللجنة التوجيهية للمشروع للموافقة عليها. وسوف تشكل اللوائح التنفيذية جزءا لا يتجزأ من اتفاقية إدارة صندوق رأس المال ذي المخاطر.

8- **ممارسات إدارة الآفات.** سوف تتبع أطراف البرنامج ممارسات ملائمة لإدارة الآفات في إطار البرنامج، وتحقيقا لهذا الغرض، سوف تكفل الحكومة، من خلال الولاية، ألا تتضمن مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار البرنامج أية مبيدات تحظرها مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، بالصيغة التي يتم تعديلها من حين إلى آخر أو المدرجة في الجدول 1 (البالغة الخطورة) والجدول 2 (شديدة الخطورة) من التصنيف الموصى به لمبيدات الآفات على أنها خطرة وفقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية في الفترة 1996–1997، بالصيغة التي يتم تعديلها من حين إلى آخر.

9- **الرصد.** سوف تتضمن أنشطة الرصد والتقييم ما يلي: الإبلاغ عن النشاط، وبموجبه سوف تقوم جميع أطراف البرنامج بالإبلاغ على أساس شهري عن الأنشطة المنفذة، وسوف يتم تخزين المعلومات في نظام معلومات إدارة البرنامج؛ ورصد مرحلي، وبموجبه سوف يقوم موظف الرصد والتقييم بزيارات منتظمة إلى عينة من جماعات المستفيدين للحصول على تعليقات من المجتمعات المشاركة عن نواتج البرنامج، وسوف يتم تخزين هذه البيانات في نظام معلومات إدارة البرنامج ورصد الأثر وبموجبه سوف يتم تجميع معلومات عن مؤشرات أهداف البرنامج بما في ذلك تلك المؤشرات المطلوبة بموجب نظام إدارة النتائج والأثر المعمول به في الصندوق. وسوف تكفل الحكومة إدراج مؤشرات نظام إدارة النتائج والأثر التي يطلبها الصندوق في نظام رصد البرنامج بحيث تشكل جزءا منه.

10- **التركيز على التمايز بين الجنسين.** سوف يكفل نهج تحديد أهداف البرنامج منافع متكافئة للنساء. وسوف يكفل كل طرف في البرنامج مشاركة النساء بصورة كاملة في عملية تخطيط الموارد المجتمعية ضمن عنصر إدارة موارد المنطقة الساحلية.

11- **التقارير المرحلية.** سوف يقوم كل طرف من أطراف البرنامج بإعداد تقارير مرحلية مادية ومالية ربع سنوية وتقديمها إلى وحدة إدارة البرنامج ، استنادا إلى استمارات الإبلاغ التي أعدتها وأرسلتها هذه الوحدة إلى جميع أطراف البرنامج. ومن بين أمور أخرى، سوف تتابع التقارير التقدم المالي للبرنامج الذي ينفذه كل طرف من أطراف البرنامج على ضوء خطة العمل والميزانية السنوية للفترة ذات الصلة. وسوف يقدم كل طرف من أطراف البرنامج تقريره ربع السنوي إلى وحدة إدارة البرنامج خلال فترة لا تتجاوز شهرين بعد نهاية كل ثلاثة أشهر أثناء فترة تنفيذ البرنامج. وسوف ترسل وحدة إدارة البرنامج تقاريرها نصف السنوية والسنوية إلى الصندوق استنادا إلى هذه التقارير ربع السنوية.

**الملحق**

12- **تطوير البنية الأساسية لمصايد الأسماك/المرافق الأساسية.** سوف تكفل الحكومة و/أو الولاية القيام بتطوير البنية الأساسية لمصايد الأسماك/المرافق الأساسية في إطار البرنامج بعد وضع هيكل واضح وتحديد المسؤوليات بموجبه من أجل صيانة وإدارة مثل هذه المرافق.

13- **تعليق الصرف من القرض.** بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في الفقرة 12.01 من الشروط العامة:

(أ) يجوز للصندوق تعليق حق الحكومة بصورة كلية أو جزئية في طلب السحب من حساب القرض لدى وقوع أي من الأحداث المذكورة في هذه الشروط أو أي من الأحداث التالية:

(i) تعديل اللوائح التنفيذية للائتمان أو أي من أحكامها أو تعليقها أو إنهائها أو تعديلها أو تغييرها بأي صورة دون موافقة مسبقة من الصندوق، ويقرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير كانت له، أو يحتمل أن يكون له أثر مادي سلبي على صندوق رأس المال ذي المخاطر.

(ii) التنازل عن دليل تنفيذ البرنامج أو أي من أحكامه أو تعليقه أو إنهائه أو تعديله أو تغييره بدون موافقة مسبقة من الصندوق، ويقرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير كان له، أو يحتمل أن يكون له أثر مادي سلبي على البرنامج.

(iii) أي سلطة مختصة تكون قد اتخذت أي إجراء لحل جمعية الرعاية الاجتماعية أو إدارة صندوق رأس المال ذي المخاطر، أو تعليق عمليات أي منهما أو كليهما أو البدء بأي عمل أو إجراء لتوزيع أي من أصول الجمعية أو إدارة صندوق رأس المال ذي المخاطر فيما بين دائنيها، ولم يقترح أي حل بديل من جانب الولاية يكون مقبولا لدى الصندوق.

(iv) أن تكون الولاية، فيما يتعلق باتفاقية البرنامج ومذكرة التفاهم، أو جمعية الرعاية الاجتماعية، فيما يتعلق بمذكرة التفاهم فقط، قد عجزت عن أداء أي من الالتزامات بموجب اتفاقية البرنامج أو مذكرة التفاهم.

(v) أن تكون جمعية الرعاية الاجتماعية قد عدلت أو ألغت أيا من أحكام وثائقها الدستورية، باستثناء تلك التعديلات التي تقتضيها اتفاقية القرض والتي يكون الصندوق قد أقرها، بدون موافقة مسبقة من الصندوق، ويرى الصندوق أن هذا التعديل أو الإلغاء قد يؤثر في قدرة الجمعية على تنفيذ البرنامج وفقا لشروط اتفاقية القرض.

(vi) ألا تنفذ التوصيات وخطة العمل الناشئة عن استعراض منتصف المدة بطريقة يرتضيها الصندوق خلال الفترة المحددة.

**الملحق**

(ب) سوف يعلق الصندوق بصورة كلية أو جزئية حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض إذا لم يستكمل تقرير المراجعة الذي تقتضيه اتفاقية القرض بصورة مرضية خلال اثنى عشر شهرا بعد فترة التقرير المالي المنصوص عليها.

14- **الشروط السابقة للسحب من القرض – البرنامج ككل.** لن يتم أي سحب من القرض فيما يتعلق بالمصروفات في إطار البرنامج إلا بعد:

(أ) أن تكون جمعية الرعاية الاجتماعية قد عينت المدير المالي والإداري؛

(ب) وأن تكون وحدة إدارة البرنامج قد اختارت 200 قرية من قرى البرنامج لتنفيذ البرنامج وفقا لمعيار الاختيار الذي وافق عليه الصندوق؛

(ج) وأن يكون الصندوق قد اعتمد مسودة دليل تنفيذ البرنامج؛ وأن يكون الصندوق قد تلقى صورة من دليل تنفيذ البرنامج على النحو الذى اعتمدته اللجنة التوجيهية للبرنامج، وبالصورة التي أقرها وصدق عليها موظف مختص من جمعية الرعاية الاجتماعية على أنها صحيحة وكاملة.

15- **الشروط السابقة للسحب – صندوق رأس المال ذي المخاطر.** لن يتم أي سحب من القرض فيما يتعلق بالمصروفات في إطار عنصر صندوق رأس المال ذي المخاطر إلا بعد:

(أ) أن يكون الصندوق قد وافق على اللوائح التنفيذية للائتمان على شكل مسودة؛ وأن يكون الصندوق قد تلقى صورة من اللوائح التنفيذية للائتمان على النحو الذي اعتمدته اللجنة التوجيهية للبرنامج، وبالصورة التي أقرها وصدق عليها موظف مختص من جمعية الرعاية الاجتماعية على أنها صحيحة وكاملة؛

(ب) وأن يكون مدير صندوق رأس المال ذي المخاطر قد تم اختياره من جانب جمعية الرعاية الاجتماعية وفقا للصلاحيات التي وافق عليها الصندوق وأن تكون اتفاقية إدارة صندوق رأس المال ذي المخاطر الذي قبلها الصندوق قد بدأ نفاذها وفق الأصول، وأرسلت نسخة منها إلى الصندوق؛

(ج) وأن يكون الصندوق قد تلقى واعتمد اتفاقا نموذجيا يعقد بين مدير صندوق رأس المال ذي المخاطر ومجموعات العون الذاتي/جمعيات الصيادين، بما في ذلك تلك الشروط المطبقة على التمويل بالقروض فيما يتعلق بالتمويل عن طريق الأسهم.

16- **الشرط السابق للسحب – مناطق البرنامج.** لن يتم أي سحب من القرض فيما يتعلق بالمصروفات في إحدى مناطق البرنامج إلا بعد أن يكون مكتب التنفيذ المحلي قد أنشئ حسب الأصول وتم تزويده بالموظفين في منطقة البرنامج.

**الملحق**

17- **الشرط السابق للسحب – قرى المشروع.** لن يتم أي سحب من القرض فيما يتعلق بالمصروفات في مجموعة قرى البرنامج إلا بعد أن يكون قد تم إنشاء مركز الموارد حسب الأصول وتم تزويده بالموظفين من مجموعة قرى البرنامج.

18- **شروط نفاذ مفعول اتفاقية القرض.** فيما يلي بيان الشروط السابقة لنفاذ مفعول اتفاقية قرض البرنامج:

(أ) أن يكون مدير البرنامج قد تم تعيينه من قبل الولاية من بين الموظفين المدنيين المؤهلين؛

(ب) وأن تكون جمعية الرعاية الاجتماعية قد عدلت حسب الأصول اللوائح التنفيذية الخاصة بها وأي وثيقة دستورية ضرورية أخرى/ وثيقة قانونية مطلوبة للسماح بتعيين مدير البرنامج لكي يكون كبير موظفيه التنفيذيين؛ وأن يكون الصندوق قد تلقى رأيا قانونيا من استشاري مؤهل لدى الجمعية يؤكد الإجراء المتبع، وصحة هذا التعديل وأثره الملزم قانونا؛

(ج) وأن تكون الجمعية المحلية للإمداد والتسويق قد عدلت حسب الأصول اللوائح التنفيذية الخاصة بها وأي وثيقة دستورية ضرورية أخرى/وثيقة قانونية مطلوبة للسماح بتعيين موظف التنفيذ المحلى الذي سوف ترشحه الولاية، لكي يصبح كبير موظفيها التنفيذيين؛ وأن يكون الصندوق قد تلقى رأيا قانونيا من استشاري مؤهل لدى الجمعية المحلية للإمداد والتسويق يؤكد الإجراء المتبع، وصحة هذا التعديل وأثره الملزم قانونا؛

(د) وأن تكون الوكالة قد أنشأت اللجنة التوجيهية للبرنامج وفقا للأصول؛

(هـ) وأن تكون وحدة إدارة البرنامج قد أنشئت حسب الأصول؛

(و) وأن تكون الولاية قد أصدرت أمرا حكوميا يأذن بتنفيذ البرنامج عن طريق جمعية الرعاية الاجتماعية؛

(ز) وأن تكون الحكومة قد فتحت حسابا خاصا حسب الأصول؛

(ح) وأن تكون جمعية الرعاية الاجتماعية قد فتحت حساب البرنامج حسب الأصول؛

(ط) وأن يكون قد تم التوقيع على اتفاقية القرض حسب الأصول، وأن يكون توقيع الاتفاق وتنفيذه من جانب الحكومة قد صدر تخويل به حسب الأصول وتم التصديق عليه من جانب كافة الأجهزة الإدارية والحكومية اللازمة؛

(ي) وأن تكون اتفاقية البرنامج قد وقعت حسب الأصول وأن يكون الاستشاري القانوني المختص قد أعطى الولاية رأيا قانونيا مؤيدا فيما يتعلق بالطبيعة الملزمة قانونا لاتفاقية البرنامج بالنسبة للولاية وأن يكون هذا الرأي قد سلم للصندوق؛ وأن يكون توقيع الاتفاقية وتنفيذها من جانب الولاية قد تم التخويل به حسب الأصول وتم التصديق عليه من جانب كافة الأجهزة الإدارية والحكومية اللازمة؛

**الملحق**

(ك) وأن يكون الصندوق قد تلقى نسخة من مذكرة التفاهم الموقعة؛ وأن يكون توقيعها وتنفيذها من جانب الولاية والجمعية قد تم التخويل به حسب الأصول وتم التصديق عليه من جانب كافة الأجهزة الإدارية و/أو العامة و/أو الحكومة؛ وأن يكون قد تم استيفاء جميع الشروط السابقة لنفاذ مفعولها (بخلاف نفاذ مفعول وثائق القرض)؛ وأن يكون قد صدر رأي قانوني من استشاري قانوني مختص لدى الولاية والجمعية وأرسل إلى الصندوق فيما يتعلق: (i) بالطبيعة الملزمة قانونا لمذكرة التفاهم بالنسبة للولاية والجمعية على التوالي؛ (ii) وأن تكون الجمعية قد تم تنظيمها حسب الأصول، وأن تمارس عملها بصورة سليمة وفى وضع جيد وفقا لقوانين الولاية ولها الحق القانوني في ممارسة الأعمال المكلفة بها؛

(ل) وأن تكون الحكومة قد سلمت إلى الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادر عن النائب العام بالشكل والمضمون الذي يقبله الصندوق.

**APPENDIX I**

## COUNTRY DATA

# INDIA

| | |
|---|---|
| **Land area (km² thousand) 2002 1/** | 2 973 |
| **Total population (million) 2002 1/** | 1 048.64 |
| **Population density (people per km²) 2002 1/** | 353 |
| **Local currency** | Indian Rupee (INR) |

| | |
|---|---|
| **GNI per capita (USD) 2002 1/** | 470 |
| **GDP per capita growth (annual %) 2002 1/** | 3.0 |
| **Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/** | 4 |
| **Exchange rate: USD 1 =** | INR 43.53 |

| **Social Indicators** | |
|---|---|
| Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/ | 1.7 |
| Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/ | 24 |
| Crude death rate (per thousand people) 2002 1/ | 9 |
| Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/ | 65 |
| Life expectancy at birth (years) 2002 1/ | 63 |
| Number of rural poor (million) (approximate) 1/ | n/a |
| Poor as % of total rural population 1/ | n/a |
| Total labour force (million) 2002 1/ | 470.2 |
| Female labour force as % of total 2002 1/ | 33 |
| **Education** | |
| School enrolment, primary (% gross) 2002 1/ | 99 a/ |
| Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/ | 39 |
| **Nutrition** | |
| Daily calorie supply per capita | n/a |
| Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/ | 46 a/ |
| Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3/ | 47 a/ |
| **Health** | |
| Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/ | 5 a/ |
| Physicians (per thousand people) / | n/a |
| Population using improved water sources (%) 2000 3/ | 84 |
| Population with access to essential drugs (%)1999 3/ | 0-49 |
| Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/ | 28 |
| **Agriculture and Food** | |
| Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/ | 6 |
| Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/ | 1 073 a/ |
| Food production index (1989-91=100) 2002 1/ | 130 |
| Cereal yield (kg per ha) 2002 1/ | 2 320 |
| **Land Use** | |
| Arable land as % of land area 2002 1/ | 54 a/ |
| Forest area as % of total land area 2002 1/ | 22 a/ |
| Irrigated land as % of cropland 2002 1/ | 32 a/ |

| **Economic Indicators** | |
|---|---|
| GDP (USD million) 2002 1/ | 510 177 |
| Average annual rate of growth of GDP 2/ | |
| 1982-1992 | 5.6 |
| 1992-2002 | 6.0 |
| Sectoral distribution of GDP 2002 1/ | |
| % agriculture | 23 |
| % industry | 26 |
| % manufacturing | 16 |
| % services | 51 |
| Consumption 2002 1/ | |
| General government final consumption expenditure (as % of GDP) | 13 |
| Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP) | 65 |
| Gross domestic savings (as % of GDP) | 22 |
| **Balance of Payments (USD million)** | |
| Merchandise exports 2002 1/ | 49 251 |
| Merchandise imports 2002 1/ | 56 595 |
| Balance of merchandise trade | -7 344 |
| Current account balances (USD million) | |
| before official transfers 2002 1/ | -10 500 |
| after official transfers 2002 1/ | 4 656 |
| Foreign direct investment, net 2002 1/ | 2 577 |
| **Government Finance** | |
| Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2002 1/ | -5 a/ |
| Total expenditure (% of GDP) 2002 1/ | 17 a/ |
| Total external debt (USD million) 2002 1/ | 104 429 |
| Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/ | 16 |
| Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/ | 15 |
| Lending interest rate (%) 2002 1/ | 12 |
| Deposit interest rate (%) 2002 1/ | n/a |

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD Rom 2004
2/ United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

## PREVIOUS IFAD FINANCING IN INDIA

| Project Name | Initiating Institution | Cooperating Institution | Lending Terms | Board Approval | Loan Effectiveness | Current Closing Date | Loan Acronym | Currency | Approved Loan Amount | Disbursement (as % of approved amount) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Bhima Command Area Development Project | IFAD | World Bank: IDA | HC | 18 Sep 79 | 14 Dec 79 | 31 Dec 85 | L - I - 23 - IN | SDR | 38 500 000 | 100% |
| Rajasthan Command Area Development and Settlement Project | IFAD | World Bank: IBRD | HC | 19 Dec 79 | 03 Mar 80 | 31 Dec 88 | L - I - 32 - IN | SDR | 42 700 000 | 100% |
| Sundarban Development Project | IFAD | World Bank: IDA | HC | 03 Dec 80 | 04 Feb 81 | 30 Jun 89 | L - I - 49 - IN | SDR | 13 350 000 | 100% |
| Madhya Pradesh Medium Irrigation Project | World Bank: IDA | World Bank: IDA | HC | 17 Dec 81 | 17 Sep 82 | 31 Mar 88 | L - I - 81 - IN | SDR | 21 900 000 | 100% |
| Second Uttar Pradesh Public Tubewells Project | World Bank: IDA | World Bank: IDA | HC | 21 Apr 83 | 06 Oct 83 | 31 Mar 91 | L - I - 124 - IN | SDR | 32 000 000 | 85% |
| Orissa Tribal Development Project | IFAD | UNOPS | HC | 03 Dec 87 | 27 May 88 | 31 Dec 97 | L - I - 214 - IN | SDR | 9 250 000 | 100% |
| Tamil Nadu Women's Development Project | IFAD | UNOPS | HC | 26 Apr 89 | 26 Jan 90 | 31 Dec 98 | L - I - 240 - IN | SDR | 13 150 000 | 98% |
| Andhra Pradesh Tribal Development Project | IFAD | UNOPS | HC | 04 Apr 91 | 27 Aug 91 | 31 Mar 99 | L - I - 282 - IN | SDR | 14 050 000 | 92% |
| Maharashtra Rural Credit Project | IFAD | UNOPS | HC | 06 Apr 93 | 06 Jan 94 | 30 Sep 02 | L - I - 325 - IN | SDR | 21 250 000 | 89% |
| Andhra Pradesh Participatory Tribal Development Project | IFAD | UNOPS | HC | 19 Apr 94 | 18 Aug 94 | 31 Mar 03 | L - I - 349 - IN | SDR | 18 950 000 | 100% |
| Mewat Area Development Project | IFAD | UNOPS | HC | 12 Apr 95 | 07 Jul 95 | 30 Jun 05 | L - I - 379 - IN | SDR | 9 650 000 | 92% |
| Rural Women's Development and Empowerment Project | IFAD | World Bank: IDA | HC | 05 Dec 96 | 19 May 99 | 31 Dec 04 | L - I - 439 - IN | SDR | 13 300 000 | 40% |
| North Eastern Region Community Resource Management Project for Upland Areas | IFAD | UNOPS | HC | 29 Apr 97 | 23 Feb 99 | 31 Dec 04 | L - I - 444 - IN | SDR | 16 550 000 | 14% |
| Jharkhand-Chhattisgarh Tribal Development Programme | IFAD | IFAD | HC | 29 Apr 99 | 21 Jun 01 | 31 Dec 09 | L - I - 506 - IN | SDR | 16 950 000 | 9% |
| National Microfinance Support Programme | IFAD | UNOPS | HC | 04 May 00 | 01 Apr 02 | 31 Dec 09 | L - I - 538 - IN | SDR | 16 350 000 | 31% |
| Livelihood Security Project for Earthquake-Affected Rural Households in Gujarat | IFAD | UNOPS | HC | 12 Sep 01 | 04 Nov 02 | 30 Jun 10 | L - I - 568 - IN | SDR | 11 650 000 | 10% |
| Orissa Tribal Empowerment and Livelihoods Programme | IFAD | UNOPS | HC | 23 Apr 02 | 15 Jul 03 | 30 Sept 13 | L - I - 585 - IN | SDR | 16 050 000 | 4% |
| Livelihoods Improvements Project in the Himalayas | IFAD | UNOPS | HC | 18 Dec 03 | 01 Oct 04 | 30 Jun 13 | L - I - 624 - IN | SDR | 27 900 000 | 7% |

Note: HC = highly concessional
IDA = International Development Association
UNOPS = United Nations Office for Project Services